



إعلان البحرين

الصادر عن

المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان

نحن ممثلي وممثلات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان في المنطقة العربية، والمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، المجتمعين في "المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان" بمملكة البحرين يومي 25-26 مايو 2014م، الذي نظمته المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين، بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، وبمشاركة ممثلين عن أكثر من مائة مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ومنظمة غير حكومية، والعديد من الخبراء والباحثين، وذلك لغرض التعرف على أهم الخطوات العملية التي تم إنجازها لاستكمال إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وتقديم الرئيات حول مشروع النظام الأساسي الذي أعدته اللجنة الرفيعة المستوى للخبراء القانونيين للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، هذا إلى جانب تقويم ومتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر العربي حول "تطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية"، الذي انعقد في الدوحة بدولة قطر، خلال الفترة من 3 إلى 4 يونيو 2013.

وقد انتظم المؤتمر في جلسات رئيسية عامة قدمت فيها خمس أوراق عمل، وعرضت تجارب ثلاث محاكم إقليمية لحقوق الإنسان، إضافة إلى أربع ورش عمل. وخلص المشاركون إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات العملية الهادفة إلى تفعيل دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني في المساهمة مع الحكومات، في



صياغة النظام الأساسي للمحكمة العربية وتطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية.

اتفقنا على ما يلي:

■ الترحيب بقرار القمة العربية في دورته الـ (25) التي عقدت خلال الفترة من 25 إلى 26 مارس 2014 بدولة الكويت، القاضي بتكليف اللجنة رفيعة المستوى بالاستمرار في جهودها وعملها من أجل وضع الصيغة النهائية لمشروع النظام الأساسي، وعرضها على اجتماع قادم للمجلس الوزاري.

■ الترحيب بحضور ومساهمة جامعة الدول العربية والبرلمان العربي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وممثلي المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان (الأوروبية والدول الأمريكية والإفريقية) في هذا المؤتمر.

■ تأكيد توصيات البيان الختامي للمؤتمر العربي حول "تطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية"، الذي نظّمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر، بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الذي عقد يومي 3-4 يونيو 2013 في الدوحة بدولة قطر، وتوصيات الندوة الدولية حول "التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي" التي نظّمتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع جامعة الدول العربية، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، خلال الفترة من 9 إلى 10 مايو 2013 في القاهرة بجمهورية مصر العربية.

■ تأكيد تأييد المبادرات التي قام بها العديد من المنظمات غير الحكومية، ونتائج اللقاءات وورش العمل، لإثراء وتطوير المنظومة العربية لحقوق الإنسان، وكان آخرها المؤتمر الإقليمي الأول الرفيع المستوى لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها حول "حقوق الإنسان في المنطقة العربية: التحديات والآفاق المستقبلية" الذي نظّمته جامعة الدول العربية



بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان خلال الفترة من 20 إلى 22 مايو 2014م، في القاهرة بجمهورية مصر العربية.

- التعبير عن ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في الحوار حول مشروعات الجامعة العربية في مجال تطوير منظومة حقوق الإنسان والنظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، والدعوة إلى ضرورة جعل هذه الإجراءات والمشروعات شفافة وعلنية.
- التنويه بضرورة احترام الدول العربية لالتزاماتها الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان، وتوسيع ممارستها التعاقدية في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني.
- الدعوة إلى تعديل الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 2004م، بما يضمن الملاءمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- التشديد على أهمية التعاون الفعال بين المحاكم الإقليمية لحماية حقوق الإنسان وتبادل المعلومات حول أفضل الممارسات، والدروس المستفادة وأشكال التعاون الجديدة والممكنة.

ونوصي بما يلي:

أولاً: بالنسبة إلى مرثيات المنظمات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول مشروع

النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان:

- السعي الحثيث إلى تطوير النظام الأساسي للمحكمة العربية في ضوء التجارب الناجحة للمحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، وكذا المحاكم الدولية الأخرى بما في ذلك نظام قضاة المحكمة.
- دراسة جميع خيارات إصدار النظام الأساسي للمحكمة العربية بما في ذلك اعتباره أحد البروتوكولات الإضافية للميثاق العربي لحقوق الإنسان.



- اعتبار الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها الدول الأطراف إحدى المرجعيات القانونية التي ستعتمد عليها المحكمة العربية، إضافة إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وأي اتفاقية عربية أخرى في مجال حقوق الإنسان تكون الدول المتنازعة طرفاً فيها، مع تأكيد مضمون المادة رقم (43) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- توفير دولة المقر جميع التسهيلات لعمل المحكمة العربية لحقوق الإنسان وتسهيل إجراءات عمل المحكمة، وتيسير دخول الأطراف والشهود الذين يلجأون إليها وحماية الضحايا المحتملين.
- ألا يؤثر شرط استنفاد طرق الطعن الداخلية على حق أصحاب الصفة في اللجوء إلى المحكمة العربية طبقاً لشروط المحاكمة العادلة، كما تم النص عليها في المادة رقم (14) من العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية، واسترشاداً بالتعليق العام رقم (32) للجنة حقوق الإنسان.
- السماح للأفراد والمنظمات غير الحكومية المؤسسة بصفة قانونية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، باللجوء إلى المحكمة العربية بصفة مباشرة.
- تعهد الدول الأطراف بعدم التعرض للمتقاضين بأي شكل من أشكال التهديد أو الضغط أو الانتقام بسبب لجوئهم إلى المحكمة.
- وجوب إنشاء آلية للرصد والمتابعة والإشراف على تنفيذ أحكام وقرارات المحكمة العربية.
- تنويع مصادر الدعم المالي لميزانية المحكمة العربية، وعدم اقتصار تحمل نفقاتها على الدول الأطراف، وتحمل الجامعة العربية أيضاً جزءاً من الميزانية.



ثانياً: بالنسبة إلى تحديد العلاقة بين المحكمة العربية لحقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية:

- الترحيب بموافقة الجامعة العربية على تعديل ميثاق الجامعة بما يضمن النص ضمان احترام مبادئ حقوق الإنسان، وتطوير آليات عملها بما يخدم هذا المجال.
- وجوب تعديل الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 2004م خاصة فيما يتعلق بإعطاء لجنة حقوق الإنسان العربية (المنبثقة عن الميثاق) صلاحية إحالة الشكاوى الفردية المقدمة إليها إلى المحكمة، إذا استحال تسويتها ودياً بما لا يخل باختصاص المحكمة في النظر شكلاً وجوهراً في الدعاوى.
- العمل على دعم وتقوية عمل لجنة خبراء الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- حث الدول العربية غير الأطراف على الانضمام إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- العمل على تطوير آليات عمل اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان وتحويلها إلى مجلس حقوق الإنسان بالجامعة.

ثالثاً: بالنسبة إلى دور المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني في دعم عمل المحكمة العربية لحقوق الإنسان:

- حث المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني على تقديم المساعدة القانونية إلى المتقاضين للتعامل مع إجراءات المحكمة العربية.
- دعوة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية إلى مزيد من الدعم لتفعيل توصيات ومبادرات منظمات المجتمع المدني بشأن تطوير المنظومة العربية لحقوق الإنسان.



رابعاً: بالنسبة إلى تقييم ومتابعة توصيات المؤتمر العربي بالدوحة حول تطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية:

- يدعو المشاركون الفريق العربي لمتابعة توصيات مؤتمر الدوحة إلى الاستمرار في مهامه، على أن يتم رفع تقارير دورية بشأن نشاطاته إلى المنظمات المشاركة في هذا المؤتمر.
- مطالبة الجامعة العربية بتسهيل عمل الفريق العربي لمتابعة توصيات مؤتمر الدوحة من خلال توفير المعلومات وتعزيز آليات التنسيق لبناء حوار تشاركي يساعد على تطوير منظومة حقوق الإنسان الإقليمية.
- تنظيم فعاليات للتعريف بالمنظومة العربية لحقوق الإنسان على المستويات الوطنية.

وبناء على ذلك:

- 1- أقر المشاركون تقديم هذه التوصيات إلى كل من: حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، ورئيس القمة العربية الحالية، وأمين عام جامعة الدول العربية، ورئيس البرلمان العربي، للعمل على تبنيها من خلال مخاطبة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمملكة البحرين رسمياً لهذه الجهات.
- 2- يوصي المشاركون الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بوضع مخطط عملي للترافع حول التوصيات.
- 3- يوجه المشاركون الشكر إلى مملكة البحرين ملكاً وحكومةً وشعباً لحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، كما يشكرون المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمملكة البحرين لحسن التنظيم والأداء.

صدر في مملكة البحرين:
الاثنين 27 رجب 1435 هـ
الموافق 26 مايو 2014 م